



Reconstituted Joint Monitoring and Evaluation Commission (RJMEC)

تقرير التقدم بواسطة:

**سيادة القائد العام شارلس تاي غيتواي
الرئيس المؤقت للمفوضية المشتركة للرصد والتقييم المنشطة
(RJMEC)**

**للسنة الاولى من الفترة الانتقالية لإتفاقية السلام المجددة بشأن حل النزاع
في جمهورية جنوب السودان
(R-ARCSS)**

**و تغطي الفترة الزمنية من
22 فبراير 2020 الى 23 فبراير 2021**

المحتويات

2	1 - المقدمة
3	2 - حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة
3	3 - المهام المكتملة خلال الفترة الانتقالية
4	4 - المهام الحرجة الغير مكتملة ومعلقة
7	5 - تحديات للتنفيذ الاتفاقية السلام المنشطة
9	6 - اولوية المهام نحو الامام

1 - المقدمة :

تحتوي الإتفاقية المجددة بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان (R-ARCSS)، والتي وقعت عليها خمسة اطراف فى يوم 12 سبتمبر 2018 على المهام التي يتعين على الموقعين تنفيذها خلال فترة ما قبل الفترة الانتقالية البالغة ثمانية أشهر. ثم تتابعها المهام التي ستنفذ بواسطة حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية المنشطة (RTGoNU) في خلال 36 شهر من الفترة الانتقالية. الأطراف الخمسة التي وقعت على R-ARCSS هي:

- 1- الحكومة الأنقالية الحالية لجمهورية جنوب السودان (ITGoNU)
- 2- الجيش الشعبى لتحرير السودان فى المعارضة (SPLM/A-IO)
- 3- تحالف جنوبيين فى المعارضة (SSOA)
- 4- الجيش الشعبى لتحرير السودان المعتقلين السابقين (SPLM/FD) و
- 5- الاحزاب السياسية لآخرى

المهام التي يتعين تنفيذها هي في مجالات الحكم والأمن والشؤون الإنسانية وإدارة الموارد الاقتصادية والمالية والعدالة الانتقالية والشؤون الدستورية. والتي يجب أن يتم إنجازها في غضون الفترة الزمنية المحددة.

كانت الفترة ما قبل الانتقالية قد مددت لمرتين، ولكن بعد ذلك تم تشكيل الحكومة الإنتقالية للوحدة الوطنية المنشطة في اليوم 22 فبراير 2020، مع اداء القسم للرئاسة، هذا كانت بداية ال 36 شهر للفترة الانتقالية.

مفوضية المعاد تشكيلها المشتركة لرصد والتقييم (RJMEC) هي الهيئة الشرعية المكلفة بمراقبة وتقييم تنفيذ اتفاقية السلام. طوال الوقت، كانت قيادة المفوضية المشتركة للرصد والتقييم قد انخرطت مع قيادة الأطراف في الإتفاقية المجددة بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان والرئاسة، ووزراء الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية المعاد تنشيطها، R-ARCSS، وحثتهم على الإسراع بتنفيذ المهام المعلقة للإتفاقية المجددة بشأن حل النزاع، RTGoNU، وناقشوا السبل الممكنة لكسر الجمود، وعرضوا توصيات بشأن التدابير العلاجية.

2 - الحكومة الانتقالية لوحدة الوطنية المنشطة

هذا القسم يغطي مراجعة السنة الاولى من فترة الانتقالية ويركز على (ا) المهام المنجزة (ب) المهام الغير المكتملة (ج) تحديات للتنفيذ (د) تحديد أولويات المهام في المستقبل. الفترة الزمنية قيد المراجعة من 23 فبراير 2020 - 22 فبراير 2021.

3 - المهام التي اكملت اثناء فترة انتقالية

تركزت مهام الاتفاقية التي تمت تنفيذها اثناء الفترة قيد المراجعة بشكل رئيسي في مجالات الحوكمة والأمن. فيما يتعلق بالحوكمة، عقب إنشاء رئاسة الجمهورية (الرئيس، والنائب الأول للرئيس، وأربعة نواب للرئيس)، أدى اليمين مجلس وزراء مكون من 35 عضوًا تم ترشيحهم من الأطراف الخمسة في الاتفاق. وعقبه فترة الحوار بين الاحزاب مما أدى إلى اتفاق بشأن مشاركة المسؤولية علي المستويات الولائية والقومية لجميع الولايات العشر والمناطق الإدارية في اببي،

روينج، وبيور الكبرى. تم تعيين حكام ونواب حكام الولايات العشر وكبار المسؤولين الإداريين للمناطق الإدارية.

اكملت اللجنة القومية لتعديل الدستور (NCAC) مشروع تعديل الدستور رقم 8. 2020 (بصيغته المعدلة)، والذي يتضمن الإتفاقية المجددة بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان R-ARCSS. وقامت بمراجعة وتعديل العديد من التشريعات، بما في ذلك قوانين القطاع الاقتصادي والمالي بموجب الفصل الرابع من الإتفاقية المجددة بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان R-ARCSS، وقدمت لوزير العدل والشؤون الدستورية.

فيما يتعلق بالمهام المتعلقة بالأمن، التزمت الاطراف طوال هذه الفترة إلى حد كبير ببنود وقف إطلاق النار الدائم. طوال هذه الفترة، مما أدى إلى عدم حدوث نزاع جديد على مستوى البلاد أو اندلاع قتال وعلى وجه الخصوص، تمت مراعاة ترتيبات وقف إطلاق النار بما في ذلك فض الاشتباك. وفصل القوات المتقربة وفتحت ممرات انسانية.

4 - مهام الحرجة الغير مكتملة والمعلقة

من بين مهام الحرجة الغير مكتملة المتعلقة بالحكم هي إعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي من 550 عضواً (TNLA) وهي المهام كان ينبغي القيام بها في فترة ما قبل الفترة الانتقالية. 1 تشمل المهام المعلقة الأخرى المتعلقة بالحكم بما فيها إعادة تشكيل مجلس الولايات، وإعادة تشكيل مختلف المؤسسات واللجان على المستوى القومي، ومراجعة وتعديل قانون الانتخابات الوطنية لعام 2012، وإعادة تشكيل المفوضية الوطنية للانتخابات بكفاءة لتصبح هيئة مختصة ومحيدة لإجراء الانتخابات.

¹ تمت إعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي في 10 مايو 2021، وهو تطور مرحب به

كان هناك تأخير خطير في تنفيذ التدريبات للقوات الموحدة الضرورية وهي مهمة ما قبل الانتقال تم نقلها إلى الفترة الانتقالية. بعض المهام الرئيسية الأخرى المتعلقة بالأمن التي لا والتخلص من (DDR) يزال يتعين تنفيذها هي عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الأسلحة الثقيلة والمتوسطة والطويلة المدى، واستكمال إنشاء قوات أمنية محترفة ؛ ونشر ، الجيش والقوات النظامية وفقا لنتائج المراجعة الاستراتيجية للأمن والدفاع. بالإضافة إلى ذلك تسيطر (SSPDF) في وقت كتابة هذا التقرير ، لا تزال قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (SPLA-IO) علي 11 عقارًا مدنيًا بينما يسيطر الجيش الشعبي لتحرير السودان المعارض مركزًا واحدًا.

لم يتم تنفيذ أي من المهام المتعلقة بالمساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار التي كان من المتوقع أن تبدأ في بداية تكوين الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية المعاد تنشيطها. على كل حال ، ومع ذلك فقد تم إحراز تقدم متواضع في تهيئة بيئة سياسية وإدارية وتشغيلية وقانونية مواتية لتقديم ، المساعدة الإنسانية والحماية. وينطبق هذا أيضًا على تقديم برامج الإغاثة والحماية، عودة اللاجئين وإعادة التوطين وإعادة الإدماج وإعادة التأهيل للنازحين داخليًا والعائدين. كما كان من المهام الحاسمة التي كان من المتوقع أن يعطي التنفيذ فيها دفعة كبيرة للجهود الإنسانية إنشاء صندوق إعادة الإعمار الخاص ، والذي لم يتم إنشاؤه حتى الآن.

فيما يتعلق بتنفيذ المهام المتعلقة بإدارة الموارد الاقتصادية والمالية ، استعرضت اللجنة الوطنية لتعديل الدستور (NCAC) قانون الإدارة المالية العامة والمساءلة ، وقانون ديوان المراجعة القومي ، وقانون إدارة الإيرادات البترولية ، وقانون البترول. بالإضافة إلى ذلك ، شرعت وزارة المالية والتخطيط إدارة الإصلاحات والمال العام بتكوين لجنة للإشراف على الإدارة المالية العامة التي تحركها حوافز المانحين و R-ARCSS . ومع ذلك ، فإن هيئة الإدارة الاقتصادية والمالية المنصوص عليها في R-ARCSS ما زالت قيد تأسيس.

كان من المتصور بموجب للإتفاقية المجددة بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان R-ARCSS أن الإصلاحات ستساعد في تحويل قطاع البترول. ومع ذلك ، فإن الإصلاحات التي اتخذت حتى الآن كانت إلى حد كبير إدارية، وإدارة الموارد الطبيعية لم يتم التعامل معها بمستوى الشفافية والمساءلة الذي يتطلبه قانون الإيرادات البترولية.

في بداية الفترة الانتقالية، كان من المتوقع أن تنشئ الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية RTGoNU آليات العدالة الانتقالية الثلاث على النحو المنصوص عليه في الفصل 5 خلال السنة الأولى. الآليات الثلاث هي لجنة الحقيقة والمصالحة والشفائية (CTRH)، والمحكمة المختلطة لجنوب السودان (HCSS) و سلطة التعويض وجبر الضرر (CRA). مع اقتراب نهاية السنة الأولى من الفترة الانتقالية ، صادق مجلس وزراء الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية RTGoNU على خارطة طريق نحو تنفيذ الفصلين 5 و 6 من الإتفاقية المجددة بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان R-ARCSS والتي قدمها وزير العدل والشؤون الدستورية. الأهم من ذلك ، من المتوقع أن ترشد خارطة الطريق تنفيذ آليات العدالة الانتقالية الثلاث.

بموجب الفصل 6 من الإتفاقية المجددة بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان R-ARCSS ، تم تفويض الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية RTGoNU لبدء والإشراف على عملية وضع دستور دائم ، والتي من المتوقع أن تكتمل في غضون 24 شهرًا من الفترة الانتقالية. وقد بدأ لاحقًا في يناير 2021. تم تكليف مفوضية الرصد والتقييم المشتركة المعاد تشكيلها RJMEC بعقد ورشة عمل للأطراف للاتفاق على تفاصيل عملية وضع الدستور الدائم في الشهر الرابع. في وقت كتابة هذا التقرير ، استلمت مفوضية الرصد والتقييم المشتركة المعاد تشكيلها RJMEC ترشيحات لورشة العمل من جميع الأطراف وأصحاب المصلحة. ستعقد ورشة العمل المخطط لها مبدئيًا في فبراير 2021 في مايو 2021.

5 - تحديات للتنفيذ الاتفاقية السلام المنشطة

ثبت أن تنفيذ الاتفاقية المجددة بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان R-ARCSS خلال السنة الأولى بعد تشكيل الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية RTGoNU صعب للغاية ، ويرجع ذلك جزئيًا إلى تفشي جائحة فيروس كورونا Covid-19 وأيضًا إلى التحديات المتكررة التي استمرت في التأثير على الاتفاقية منذ البداية.

بشكل عام ، كانت التعيينات في السلطة التنفيذية أقل من حصة النساء المطلوبة البالغة 35٪ على النحو المنصوص عليه في المادة 1.4.4 و 1.12.5 من الاتفاقية المجددة بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان R-ARCSS

كان مطلوبًا من حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية الحالية ITGoNU ترشيح ما لا يقل عن ستة وزراء في الحكومة، ومن الحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان المعارض SPLM/A-IO ما لا يقل عن ثلاثة ومن SSOA ما لا يقل عن امرأة واحدة، في حين يجب أن يكون ما لا يقل عن ثلاثة من نواب الوزراء من النساء.

ومع ذلك ، رشحت الحكومة الانتقالية الحالية لجمهورية جنوب السودان ITGoNU خمس نساء ، ورشحت الحركة الشعبية لتحرير السودان / الجيش العربي لتحرير السودان وثلاث نساء، في حين رشحت SSOA واحدة. رشحت الحكومة الانتقالية الحالية لجمهورية جنوب السودان ITGoNU واحدًا نائبًا للوزير. وعلاوة على ذلك ، ينبغي ملاحظة أن الأطراف لم تولي الاعتبار الواجب لحصة 35 في المائة لمشاركة المرأة على مستوى المسؤولين التنفيذيين في الدولة. مفوضية الرصد والتقييم المشتركة المعاد تشكيلها RJMEC قامت بلفت انتباه أطراف الاتفاقية المجددة بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان R-ARCSS رسميًا إلى علي النقص في تمثيل نسبة النساء في التنفيذ.

طوال العام الأول من الفترة الانتقالية ، تأثر الأمن في جنوب السودان سلبيًا بالعنف المجتمعي المرتبط بسرقة الماشية ، ولا سيما في جونقلي وولاية أعالي النيل وغرب بحر الغزال. كما كانت هناك أيضا اشتباكات متكررة بين قوات قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان SSPDF والحركة الشعبية / الجيش الشعبي لتحرير السودان المعارض مع القوات الموالية لجبهة الخلاص الوطني NSF التابعة لتوماس سيريلو في منطقة الاستوائية.

علاوة على ذلك، واجه معسكر تدريب وتوحيد القوات الضرورية الموحدة تحديات غير مسبوقة بما فيها من نقص في الموارد اللازمة للآليات الأمنية لإنجاز مسؤولياتها بفعالية، والنقص، المزمّن في الغذاء والأدوية والمأوى والمعدات ومرافق الرعاية للنساء للمقاتلات السابقات في كل من مواقع التجميع ومراكز التدريب.

المنظمة التي أنشأتها RTGoNU لتوفير التوجيه والتنسيق والدعم للآليات الأمنية ، والتي تسمى اللجنة الوطنية الانتقالية (NTC)، فشلت حتى الآن في تنفيذ ولايتها بالكامل. ونتيجة لهذه النواقص الخطيرة ، بدأت بعض القوات في التخلي عن مواقع التجميع ، في حين غادر عدد متزايد من المتدربين مراكز التدريب في بحث يائس عن الغذاء ودعم الحياة ، مما عرض عملية التوحيد للخطر.

بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك العديد من الأعمال العدائية بسبب الانشقاقات العسكرية من كبار ضباط الجيش المنشقين من الجيش الشعبي لتحرير السودان المعارض SPLM/A-IO إلى الي SSPDF خصوصا في مناطق مثل مايوت، كاجو كيجي، مابان، وفي يامبيو بدرجة أقل. علاوة على ذلك ، لا تزال تحدث أعمال العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي SGBV من قبل القوات النظامية. ومع ذلك، في هذه القضية، من المهم الإشادة بجهود قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان SSPDF والشرطة الذين يعتقلون و يحاكمون مرتكبي العنف الجنسي والجنساني

، كما يتضح من المحكمة العسكرية الميدانية الميدانية التي حاکمت 26 جنديًا في ياي على جرائم ارتكبوها ضد المدنيين والتي شملت اغتصاب وقتل ونهب وتحرش وتشريد.

كان التحدي الرئيسي أمام تنفيذ المهام المتعلقة بالشؤون الإنسانية خلال العام الماضي هو استمرار الهجمات على العاملين في مجال المساعدات الإنسانية ، والتي أسفرت عن مقتل تسعة من عمال الإغاثة ، مما رفع العدد الإجمالي للقتلى إلى 124 منذ عام 2013.

وتتعلق التحديات الأخرى بالقتال بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان SSPDF و NSF ، النزوح بعد انشقاقات قوات IO إلى SSPDF ، حواجز الطرق غير القانونية ، الطرق غير السالكة ، والعنف المجتمعي. وقد عملت كل هذه الإجراءات على الحد من عودة النازحين واللاجئين ، كما أدت إلى مزيد من نزوح المدنيين ، لا سيما في غرب بحر الغزال وواراب وجونقلي وولاية البحيرات.

6 - أولوية مهام انحوى الامام

على الرغم من التحديات العديدة، يجب على الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية RTGoNU بذل المزيد من الجهود لزيادة سرعة ووتيرة التنفيذ للاتفاقية واستعدادًا لإجراء الانتخابات في نهاية الفترة الانتقالية.

في هذا الصدد، القرار الذي اتخذته الرئاسة في أوائل فبراير 2021 للإسراع في تنفيذ المهام المتعلقة للاتفاقية المجددة بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان، بما في ذلك إعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي ومجلس الولايات وكذلك استكمال تدريب وإعادة انتشار القوات الضرورية الموحدة يجب أن يكون في أسرع وقت ممكن.²

² تمت إعادة تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي في 10 مايو 2021 ، وهو تطور مرحب به

علاوة على ذلك، هناك حاجة إلى مراجعة وتعديل قانون الانتخابات القومي، وقانون المنظمات غير الحكومية والقوانين المتعلقة بالموارد والإدارة الاقتصادية والمالية. أيضا ، يجب أن يتم تمرير التشريعات المتعلقة من قبل السلطة التشريعية. بالإضافة إلى ذلك ، من الضروري إعادة تشكيل مجلس الأحزاب السياسية واللجنة الوطنية للانتخابات في هيئة محايدة ومختصة للإشراف على إجراء الانتخابات في نهاية الفترة الانتقالية.

فيما يتعلق بالشؤون الإنسانية ، من المهم الاستمرار في إرساء أساس متين لعودة آمنة وكرامة للنازحين واللاجئين. وفي هذا الصدد ، ينبغي أن يكون تأسيس صندوق إعادة الإعمار الخاص على وجه السرعة وإنشاء برامج لإغاثة النازحين داخليًا واللاجئين وحمايتهم وإعادةهم إلى الوطن وإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم وإعادة تأهيلهم بالتنسيق مع الأمم المتحدة ووكالات الإغاثة الأخرى، مجالات التركيز الرئيسية. يعد تنفيذ المهام الموضحة في فصل إدارة الموارد الاقتصادية والمالية أمرًا بالغ الأهمية لتحقيق السلام والتنمية المستدامين في جنوب السودان لأنه يعالج الأجزاء الرئيسية من الصراع. وهذا يشمل سوء إدارة الموارد والافتقار إلى المساءلة والشفافية. لذلك فإن القيام بهذه المهام أمر حيوي في حماية موارد البلاد وإعادة بناء الدولة.

بعد وضع وزير العدل والشؤون الدستورية لخارطة الطريق المتعلقة بقضايا العدالة الانتقالية، من المهم الشروع على الفور في التشريع الذي يحكم آليات العدالة الانتقالية الثلاث لتوفير الدوافع المطلوب بشدة للتنفيذ. علاوة على ذلك ، يجب أن يكون هناك سن قانون في الوقت المناسب لتنظيم عملية وضع الدستور بناءً على نتيجة ورشة عمل صياغة الدستور.

مع بقاء عامين على الفترة الانتقالية ، فإن التحديد الدقيق لأولويات المهام ، مدعومًا بالإرادة السياسية وتوفير الموارد ، سيقطع شوطًا طويلاً نحو تنفيذ R-ARCSS. وقد تبين أنه عندما تعمل الأطراف في الاتفاق معا ، كما كان الحال بالنسبة للتوصل إلى اتفاق بشأن مواقف الدولة

والحكومة المحلية والقرارات المشتركة للرئاسة ، يمكن تحقيق الكثير. يجب أن يستمر هذا المستوى من التسوية والمسؤولية المشتركة في توجيه التنفيذ للمضي قدماً. وقد أصبحت الآن فترة هامة تتعهد فيها الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية RTGoNU باستكمال قطاع الأمن، والإصلاحات المالية والاقتصادية ، وتمرير التشريعات الرئيسية ، وتوفير بيئة مواتية لعودة النازحين واللاجئين ، ووضع الإطار المطلوب لإجراء انتخابات حرة ونزيهة.